قالوا واقله ساه فلما تحمل حوكم على ما قاله الصحابه من الحمار بخلاف له لعن الغرض عليكم الهدى
المعهود وهو الدية وقوله صام ما شاء يوم المعنى ان يبدل كصيام الوطء مفسد على الجزاء العمد وعلى
كصيام الظهار في الترتيب بخلاف الوجوب في الكل عرسب عطف وقالح ولم ينو عما وتكون متابعته
وقيل لم يجب ذلك وقوله ان كان مطاوعة وذلك لقوله ثم الذي جامع عليكما الهدي فاوجبه
معا وتحملنا الخبر على انها طاوعته والمكرهة حصتها القياس ان الاكراه معنى يوجب بطلان الاحصار
فصار كما لو عجز عليها ما لزاد لزمه فلهذا وجب بدنة عليه وعلى نفسه مطلقا ولم يفصل الله
فلما فصل القياس وقالح بل عليه مطلقا اذ هو الفاعل على المطاوعة كما لو على وقوله على الرجوع
ذلك قياس على الصوم وقبل الوقوف في الحج بل يتيقنها لكنه اولى لاحتياط ورد في ذلك وقوله
قضاء احرم له وذلك لقول علي علم وعلمها الحج من قابل وسئله عن عمر وابن عباس عن عمر وقوله بلغ
سنة اخرى وذلك لانه ما مورث بسنة الفساد تاما ما افسد وعند مس بل بكر في صوره وهي حصار
او الروح فتحلل بالهدي ثم يرجع الحصر قبل الوقوف فله ان يحرم بالقضاء اذ قبل الاول وسلم خرج
سابقا على اصله ان دم الاحصار لا يمنع له فلما بل يلزمه الاتمام اذا ادرك الوقوف كالصحيح للاتمام
واذا الحق لم يتحلل ايام التشريق وقوله مؤنه رجوعه وذلك لانه كالجاني فتتعلق العزم
وكأنه عليها كالاثم وقوله فعالط عليه ايضا وقالم عليها قال في التجريدات والخلاف سنها
في الوابرة لحقه الحصر اما بقية الحصر وعليه وقالم عليها قوله مطلقا نعني في اي حج كان وقوله
عليها وذلك لانها ناسرة وقوله احدهما ان احرمها ابوها عليها فقبل وهو اولى والثاني كما في حديث سالم
قال الواحدي هو الراجح وقوله الراوي وذلك لما روى عن علي وابن عباس وعمار وعن
من الصحابة انهم افتوا بالاقتران وعلموا عليه وعند احمد واحب قبل الرمي للوجوب وقوله
ذكره في السفا هكذا فعه عن علي انه قال اذا وقع الرجل على امرأته وهما محرمان تعرقا حتى يقضيا
مناسكهما وعليهما الحج من قابل وما ينتهيان الى ذلك المكان الذي اصابا منه الحرام حتى يقضيا
مجهما فاذا اسهما الله تعرقا حتى يقضيا مناسكهما ويحرك واحد منهما هديا نعم وقد قال
ابو حنيفة لا اقتران لما يتذكرا ما جرى منهما في ذلك الموضع وقد عوضها ذلك الى فعل سلمه لان طاعته
بانه لا الدماء والسوق الى ما فعل فيها وقد اشار ابن الرومي الى مثل هذا في قوله ك وغيبة وطن
الرجال اليهم مآرب قضاها الشباب هنالك اذ ذاكروا اوطانهم دكرتهم عهودا الصبا فيها
فحنوا لذلك اه وقوله عليه نعني انه يحصن فيه نوع ولزوجه حسد وعاجفظ ماله وسعه
للاتمام عليه وتحمي واتمام وقوله تركه ولم يثب عنه قال في الماقوبه وكذا لو تحلل عن الواجب
بلا حلاق وقوله الوقوف انه نذر وهكذا ذكر المهدي علم انه لا يتحتم على الزوج بل ندب له معاونته
على الحج وقوله اغتسل ندبا وذلك لحديث علم النفساء بالاحرام للاحرام وقوله يقدم السعي وذلك
لانه خارج المسجد فلا هو سوق على الطواف وقوله بل يهدي الدم وذلك كالاحصار بالمرض ونحو
وقال المهدي لا يلزمها لان هذا العذر يسقط الواجب كطواف الوداع لو قوله الا ان يطهر قبل نحو وجها

من مكة عاد حلال الهدي او من عمرة انما على ولم يقدم في الكتاب وقبل فصل المنع الحلاق في
ذلك الامام ح وبعضهم يقدم الحصاح لهم

فصل في الاحصار هو في اللغة المنع

وقوله وفي الشرع حصول مانع اضطراري عمل او سنن عن اتمام ما احرم له
قوله وما بعد هل نعني لكمال الخ حسدا كنه سعى محرما حتى مضى وقت الرمي كله وحل واحرامه
الى من الساعي يطوف للزيارة وانسع الاحصار بعد الوقوف فيحلق وعلى له السعي قال لانه بقي
ركن لا يجبر بالدم فاشبه الوقوف فلما الوقوف فلا يسع الخ دونه فانه قوله انه يحلل بسعي وذلك
لقوله ثم قال احصرتم فما استيسر من الهدي قال علم ومعنى الآية فان حصرتم واردتم الحلال
فما استيسر من الهدي وهذا على حذف المضاف لان الله انما تعلق به كقوله ثم فعلى الاضرب وعن عطاء
الخ وما يجزئ في المعنى فصرف فالتحرير فحذف قوله فصوب لدراله فعلى الاضرب وعن جابر انه قال
احصرنا مع رسول الله ﷺ في الحديبية فحرمنا العمرة من سنعه والحديبة عن عسفان وقالح على الغارب
سابان له حرم ما احرم من قبل الا ذموجبته الحصر وقوله الهدي كما تقدم في
الحلاق انه يتحلل بصوم الثلاث فطرفه وقوله لا بدل عن دم الاحصار قبل انه القياس
على صيام المتمتع وقوله ودخول الدم في دمنه قال لان بها واعلى احرامه فيه خرج وقوله حتى يذبح
وذلك لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدي محله وقوله حاد له التحلل يعني وتكفي الظن
لان طول تعلم اما في المساهدة او المواعدة او بعض احدهما هنا فلم يقبل الا طرق واما ان الظن
في الله بالرسول سلامة الطريق عن الموانع وان لم يسلم غالبا فهذا الرسول لكن سحب
الناحور وصوبه نعم لفوات الطريق بالله ورجح وقوله على الاصح هذا ذكره المسنح والبغية
وعزها الى العمرة بالذبح وقيل لا يصح هنا والاسي عليه لان السنع مذاب له ما لا حلال وقوله
لزمه ما لزم المحرم وذلك لان الذبح هديه كالذبح لاحل المحالة وجعله القفال فوله ح حتى يبلغ
الهدي محله فنهاه عن الحلاق حتى يتحقق الذبح بالعلم دون الظن لما سيأتي له قوله وعليه
وذلك لقوله ثم وانهوا الحج والعمرة لله انما يجب لقوله ثم وله ما يذكر الى الهدي وقوله
واسبع بالهدي وذلك لانه جعله هديا سبق ان يتحلل به عن الاحصار فاذا زال السبب وقال الاحصار
عاد الى الاصل لم يكن هديا وقوله فصنع احرامه عاجزا يعني وله يستانف احراما لقوله صلم
من فاته الحج فليجعلها عمرة وقوله عن دم القران وذلك لقوله لم من لم يدرك الحج وعليه دم ولجعلها
عمرة قوله لزمه قضاؤه وذلك لقوله لم من فاته الحج قبل امامه وعليه الحج من قابل ولم يفصل بين
الفرض والنفل وقوله مع القضاء مطلقا يعني سواء كان فرضا او نفلا افرادا او قرانا خلافا لح
فانه قال الحج وعمرة ان كان مفردا او كان قارنا فالقضاء الحج وعمرتان وان كان متمتعا فالعمرة
فقط هنا لان العمرة انما لزمه اذا كان اصلا الى السنع الوقوف فان لم يصل لزمه قد بقيت
هديه وحل من احصاره ولا يلزمه الا قضاء ما منع منه الاحصار من عمرة زيادة وحجته انه دخل
التحلل بها مع الوقوف فصار وهو الحج الذي لزمه فصار دليلا على ما قاله قوله محصرات

Copyright © King Saud University